

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**29 Septembre 2011**

**29 شتنبر 2011**

## المغرب يشارك في المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان

يشارك المغرب في المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان الذي سينعقد بكيب تاوونج (جنوب إفريقيا) في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر القادم. وتنعقد هذه التظاهرة الإقليمية، المنظمة تحت إشراف اللجنة الجنوب-إفريقية لحقوق الانسان بتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان ودعم من مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وسكرتارية الكومنويلث، تحت شعار «النهوض بحقوق الأشخاص المسنين والمعاقين: دور المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان». وسيمثل المغرب في هذه التظاهرة القارية، التي تلتئم كل سنتين، ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والرئيس المنتهية ولايته لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان. وسيعالج المؤتمر العديد من القضايا ذات الصلة بموضوعه المحوري. وكان المؤتمر السابع للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الانسان قد انعقد في الفترة من 3 إلى 5 نونبر 2009 بالرباط تحت شعار «السلام والعدالة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان».

## حقوق الإنسان

يشارك المغرب في المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان الذي سينعقد بكيب تاون (جنوب إفريقيا) في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر القادم. وسيمثل المغرب في هذه التظاهرة القارية التي ستعقد تحت شعار «النهوض بحقوق الأشخاص المسنين والمعاقين: دور المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان» والتي تلتئم كل سنتين، إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والرئيس المنتهية ولايته لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

## المغرب يشارك في المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الإنسان بكاب تاون

يشارك المغرب في المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الانسان الذي سينعقد بكيب تاون بجنوب إفريقيا في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر القادم . وتنعقد هذه التظاهرة الاقليمية ، المنظمة تحت إشراف اللجنة الجنوب-إفريقية لحقوق الانسان بتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الانسان ودعم من مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وسكرتارية الكومنويلث ، تحت شعار « النهوض بحقوق الأشخاص المسنين والمعاقين: دور المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الانسان » .

وسيمثل المغرب في هذه التظاهرة القارية ، التي تلتئم كل سنتين ، ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والرئيس المنتهية ولايته لشبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الانسان .

وسيعالج المؤتمر العديد من القضايا ذات الصلة بموضوعه المحوري من بينها « حقوق الانسان والأشخاص المسنين بإفريقيا » ، و « الأشخاص المسنون بإفريقيا : الوضع الحالي لحقوق الانسان ، التحديات والنزاعات التي تمس هذه الشريحة التي تعاني من الهشاشة » و « إطار حقوق الانسان والتطور : تقاسم الممارسات الجيدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان » و « حقوق الانسان والأشخاص المعاقين بإفريقيا » و « الأشخاص المعاقون بإفريقيا : الوضع الحالي وتحديات حقوق الانسان » .

وكان المؤتمر السابع للمؤسسات الوطنية الوطنية الافريقية لحقوق الانسان قد انعقد في الفترة من 3 إلى 5 نونبر 2009 بالرباط تحت شعار « السلم والعدالة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان » .

## توجه لإقضاء الإسلاميين من مجلس اليازمي

### ■ أخبار اليوم ■

للمجلس، والذين يُرتقب تنصيبهم يوم خامس أكتوبر المقبل، لا تضم أي شخصية تنحدر من الحركة الإسلامية، رغم أن الأمر كان محط نقاش طويل وصاخب، حيث ذهب البعض إلى ضرورة توسيع هذه المشاركة بعدما كانت تنحصر في القيادي في حزب العدالة والتنمية، مصطفى الرميد، والذهاب حد إشراك أحد المحسوبين على جماعة العدل والإحسان.

● التفاصيل ص 3

يتجه القائمون على إعداد لائحة الأعضاء الجدد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تفجير معركة سياسية جديدة، نظرا لخلو اللائحة النهائية المعتمدة حاليا من أي شخصية تمثل الحساسيات الإسلامية في المجتمع المغربي، باستثناء ممثلين للمجلس العلمي الأعلى. وقال مصدر موثوق إن اللائحة النهائية للأعضاء الجدد

العدالة والتنمية يطعن في حياده ويدعو إلى تعويضه بالقضاء في ملاحظة الانتخابات

## توجه رسمي لإقضاء الإسلاميين من عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان



رئيس اليازمي رئيس المجلس ومحمد الصبار أمينه العام الحديث إلى «أخبار اليوم» قائلا إنه في موعد مهم، وظل هاتف الأمين العام محمد الصبار خارج الخدمة إلى غاية زوال أمس، قال مصدر مطلع على كواليس الملف، إن منتدى الكرامة، الهيئة الحقوقية المحسوبة على التيار الإسلامي، كان قد قدم ثلاثة مرشحين لعضوية المجلس، هم كل من مصطفى الرميد ومحمد حقيقي وعبد العالي حامي الدين،

■ الرباط-ي.م. ■

علمت «أخبار اليوم» من مصادرها المطلعة، أن توجهها رسميا في الدولة، يتجه نحو إقضاء الحساسيات الإسلامية من عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقال مصدر موثوق من داخل الصيغة القديمة للمجلس، أي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن اللائحة النهائية للأعضاء الجدد للمجلس، والذين يرتقب تنصيبهم مستهل شهر أكتوبر المقبل، لا تضم أي شخصية تنحدر من الحركة الإسلامية، رغم أن الأمر كان محط نقاش طويل وصاخب، حيث ذهب البعض إلى ضرورة توسيع هذه المشاركة بعدما كانت تنحصر في القيادي في حزب العدالة والتنمية، مصطفى الرميد، والذهاب حد إشراك أحد المحسوبين على جماعة العدل والإحسان، «بما أن الملك الراحل الحسن الثاني كان قد بادر إلى إشراك المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، عندما أسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان». وأضاف مصدرنا أن المؤسسة يفترض فيها أن تكون بوابة تنفتح من خلالها الدولة على مختلف الحساسيات الموجودة في المجتمع المغربي. ومن بين الأسماء التي تضمها لائحة الأعضاء الجدد، حسب مصادرها، القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة الحبيب بلكوش، والذي يشغل مهمة رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وحرورية إسلامي، المديرية التنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، ورجاء ناجي مكاوي، العضو بالمجلس العلمي الأعلى. وفيما اعتذر إدريس اليزمي، رئيس المجلس، عن

يقول أحد مصادرنا.  
فبعدما جعله القانون المنظم لملاحظة الانتخابات، على رأس اللجنة المكلفة بهذه العملية، يتجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى فتح معركة جديدة بين الدولة والإسلاميين، حيث كان القيادي في حزب العدالة والتنمية، الحبيب الشوباني، قد هاجم رئيس المجلس بشدة في الحلقة الأخيرة من برنامج «مواطن اليوم» الذي تبثه قناة «ميدي 1 تي في»، وقال إن حزب العدالة والتنمية عندما اعترض على بعض القوانين الجديدة، ومنها قانون ملاحظة الانتخابات، «فلأن مجلسا مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليس بالضرورة مجلسا محايدا، بل إن أعضاء المجلس بدءا بالرئيس، يدلون بتصريحات في قضايا عقديّة ومن مسلمات المغاربة، ويعبر الرئيس عن مواقف إيديولوجية واضحة». وأضاف الشوباني أنه «لا يمكن اليوم أن نتق في أن اللجنة التي ستعطي الاعتماد للمنظمات والجمعيات، من أجل ملاحظة الانتخابات، أن تعتبر معها رئاسة المجلس محايدة. وكان الأصوب أن يتحمل القضاء هذه المسؤولية لأنها تقنية ومرتبطة باحترام المعايير».

الظهير الذي أحدث المجلس في صيغته الجديدة، ينص على أنه يتألف من ثلاثين عضوا، يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، على أن يتم اختيار ثمانية منهم من طرف الملك، وأحد عشر يقترحون من طرف المنظمات غير الحكومية، وثمانية آخرون يعينهم رئيسا غرفتي البرلمان، وعضوان يمثلان المجلس العلمي الأعلى، وعضو واحد يمثل الودادية الحسنية للقضاة. مصدر موثوق، قال لـ«أخبار اليوم»، إن أهم ما يميز التركيبة الجديدة للمجلس التي ينتظر أن يعلن عنها رسميا قبل 5 أكتوبر المقبل، هو الحضور المكثف للنساء.

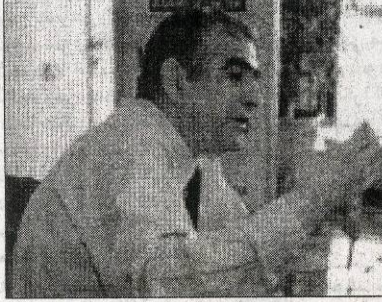


(مصطفى حبيس)

وتلقى بعضهم اتصالات مباشرة من اليزمي، يدعوهم فيها إلى بعث نسخة من سيرتهم الذاتية، وفهم هؤلاء أن اليزمي ينوي إدراج أحدهم ضمن الذين تقترحهم بعض المؤسسات، وليس ضمن ممثلي الهيئات الحقوقية. «لكن واقع الحال أن اللائحة النهائية حتى الآن، لا تضم أيا من الشخصيات الثلاث، مما يُنذر بتراجع خطير سياسي للمؤسسة وللبلاد».

## اليازمي يدعو إلى تعزيز المقاربة الحقوقية في مجال مكافحة السيدا

مستوى اللجان الجهوية للمجلس بهدف مكافحة التمييز والوصم وترسيخ المساواة. ومن جهته أشار كمال العلمي مدير البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسب (1)، إلى أن تغييب المقاربة الحقوقية ينعكس سلبيا على أوضاع هذه الفئة من المواطنين على مستوى الولوج إلى العلاج والإدماج الاجتماعي والتمتع بمختلف الحقوق، معتبرا أن النهوض بحقوق الإنسان سيساهم عمليا في تعزيز مطالب ومصالح هؤلاء المصابين بداء إيدز إلى أن هذا اللقاء، الذي ينظم بالتعاون مع البرنامج الوطني لمحاربة لوزارة الصحة، والبرنامج المشترك للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسبة (1)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، يندرج في إطار تنفيذ مشروع دعم حماية حقوق الأشخاص الحاملين لفيروس إيدز والمصابين به.



وأكد في هذا السياق أن هذا المجهود الوطني في هذا المجال يتعين أن يركز على تفكير جماعي يفتح على مختلف الشركاء من مجتمع مدني وقطاع صحي ومؤسسات وطنية حقوقية، مشيرا إلى ضرورة تفعيل هذه المقاربة على

شدد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء بالرباط، على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لتعزيز إدراج المقاربة الحقوقية في جهود مكافحة داء فقدان المناعة المكتسب (1)، ومشاركة مختلف الفاعلين في المجهود الوطني ذي الصلة. وأوضح اليازمي في مداخلة له خلال يوم دراسي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة داء فقدان المناعة المكتسب (1) بالمغرب، أن تفعيل البعد الحقوقي الشامل في مجال التعاطي مع هذا الداء من شأنه توطيد الآليات المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المصابين بفيروس إيدز والحاملين له الذين يتعرضون للتمييز والوصم والتهميش جراء إصابتهم بهذا الداء، وذلك في إطار البرنامج الاستراتيجي الوطني لمكافحة إيدز.



## اليازمي يؤكد على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لتعزيز المقاربة الحقوقية في مجال مكافحة السيدا

الأشخاص المتعاشين مع الفيروس، مبرزا مختلف الأدوار التي يتعين أن تضطلع بها هذه المؤسسات الحقوقية بهدف تقوية الكفاءات والولوج إلى الخدمات القانونية والصحية وتحسين تطبيق القانون والإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال مكافحة الوباء. يشار إلى أن هذا اللقاء، الذي ينظم بتعاون مع البرنامج الوطني لمحاربة السيدا لوزارة الصحة، والبرنامج المشترك للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، يندرج في إطار تنفيذ مشروع «دعم حماية حقوق الأشخاص الحاملين لفيروس السيدا والمصابين به». ومن المنتظر أن تساهم توصيات ونتائج هذا اللقاء في بلورة مشروع خطة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان وداء السيدا. يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرنامج المشترك للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، كانا قد وقعا في 6 دجنبر 2010 بالرباط، بيان اتفاق يهم دعم حماية حقوق الأشخاص الحاملين لفيروس السيدا والمصابين به.

ويندرج المشروع في إطار جهود المجلس للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة الحق في الصحة.

لفيروس السيدا على مستوى عدم التمييز والحق في الولوج إلى العلاج والمساواة والخدمات الصحية وملائمة التشريعات الوطنية ذات الصلة، مشيرا إلى أن المجلس سيولي أهمية كبرى للنهوض بهذه الحقوق في إطار مجموعات العمل.

وأضاف أن المجلس يعمل على تعزيز قدرات الجمعيات من خلال تخصيص دورات تكوينية، مبرزا أن المجلس يضطلع بدور أساسي في تلقي الشكايات المتعلقة بهذه الفئات ويعمل على تبليغها إلى القطاعات المعنية إضافة إلى التربية على المواطنة ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتعاون الدولي. وابتدأ باتريك إيبا عن البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول السيدا عدداً من المبادئ وتوجهات العمل في هذا المجال من خلال التذكير بإعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2001 الهادف إلى ضمان انخراط عالمي بتعزيز تنسيق وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحته بصورة شاملة وكذا المخطط الاستراتيجي الوطني لمحاربة السيدا 2007/2011، الرامي إلى ضمان الولوج الكوني لخدمات الوقاية والعلاج والتكفل والدعم الجيد.

وأشار إلى الممارسات التي تتعرض لها هذه الفئة والمتمثلة في التمييز والوصم وانتهاك حقوق

للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا)، التي أن تغييب المقاربة الحقوقية بنعكس سلباً على أوضاع هذه الفئة من المواطنين على مستوى الولوج إلى العلاج والإمماج الاجتماعي والتمتع بمختلف الحقوق، معتبراً أن النهوض بحقوق الإنسان سيساهم عملياً في تعزيز مطالب ومصالح هؤلاء المصابين بداء السيدا.

ومن جانبه أبرز السيد عبد الرحمان بن المامون عن مديرية الأوبئة ومحاربة الأمراض بوزارة الصحة بنفس المناسبة، أن التدابير المتضمنة في إطار الخطة الوطنية لمحاربة السيدا أدمجت البعدين الحقوقي والقانوني في مقاربتها لهذا المجال بالشكل الذي يعمل على حماية حقوق الإنسان باعتبارها ركيزة أساسية للنهوض بحقوق هذه الفئة ومكافحة هذا الداء.

وأشار في هذا الصدد إلى أن الخطة تضمنت عدداً من الحقوق المتمثلة في الحق في الإخبار والتواصل والعلاج المجاني والتكثف المبكر وإمماج المقاربة الاجتماعية في مراقبة المرض والحق في الشغل للحاملين للفيروس والحق في حياة خاصة. وتوقف بوشعيب نو الكفل المكلف بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عند دور هذا الأخير في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بما فيها حقوق الحاملين

شدد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الثلاثاء بالرباط، على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لتعزيز إدراج المقاربة الحقوقية في جهود مكافحة داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا)، ومشاركة مختلف الفاعلين في الجهود الوطنية ذي الصلة.

وأوضح اليازمي في مداخلة له خلال يوم دراسي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا) بالمغرب»، أن تفعيل البعد الحقوقي الشامل في مجال التعاطي مع هذا الداء من شأنه توطيد الإنيالات المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المصابين بفيروس السيدا والحاملين له الذين يتعرضون للتمييز والوصم والتهميش جراء إصابتهم بهذا الداء، وذلك في إطار البرنامج الاستراتيجي الوطني لمكافحة السيدا. وأكد في هذا السياق أن هذا الجهد الوطني في هذا المجال يتعين أن يرتكز على تفكير جماعي يفتح على مختلف الشركاء من مجتمع مدني وقطاع صحي ومؤسسات وطنية حقوقية، مشيراً إلى ضرورة تفعيل هذه المقاربة على مستوى اللجان الجهوية للمجلس بهدف مكافحة التمييز والوصم وترسيخ المساواة. ومن جهته أشار كمال العلمي مدير البرنامج المشترك